CCPR

الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1349
10 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٣٤٩

المعقودة في قصر الأمم المتحدة، جنيف،
يوم الاثنين ٢٥ تموز/يولية ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آندو

المحتويات

النظر فى التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الخاص لبوروندي

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويرجى أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما يرجى عرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, Room E.4108 Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٤ من جدول الأعمال) (تابع)

التقرير الخاص لبوروندي (CCPR/C/98)

١- **بناء على دعوة من الرئيس، جلست السيدة نشيميريمانا، والسيد ماكنغا، السيد إنديكوريو (بوروندي) إلى مائدة اللجنة.**

٢- **الرئيس** أشار إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين بشأن مطالبة بوروندي بتقديم تقرير خاص عن الحالة السائدة في البلد وعن كيفية تأثيرها على تنفيذ المواد ٤ و٦ و٧ و٩ و١٢ و٢٥ من العهد. ونظراً للظروف التي حالت دون قيام بوروندي بإرسال ممثلين إلى الدورة الخمسين للجنة التي عُقدت في نيويورك في عام ١٩٩٣ فلقد دُعيت بوروندي إلى تقديم معلومات إضافية في هذه الدورة. ويتبين من التقرير (CCPR/C/98) أن بعض الصعوبات لا تزال قائمة، رغم المحاولات الجدية التي تبذلها الحكومة لحلها. ثم عرض بإيجاز، بعد الترحيب بوفد بوروندي، الإجراءات التي ستتبعها اللجنة في أعمالها: فسيطرح الأعضاء أسئلة معينة فيما يتعلق بمواد مختلفة من العهد وستضع اللجنة بناء على ردود الوفد على هذه الأسئلة ملاحظاتها الختامية.

٣- **السيدة نشيميريمانا** (بوروندي) قدمت أعضاء وفد بوروندي فقالت إن السيد ماكنغا مدرس ومستشار قانوني سابق ويعمل حالياً رئيساً لمكتب وزير العدل. والسيد إنديكوريو من أعضاء الهيئة القضائية الوطنية السابقين ومن المتخصصين في دراسة حقوق الإنسان في لاهاي وجنيف ويعمل حالياً رئيساً لمركز تعزيز حقوق الإنسان في بوروندي.

٤- **السيد ماكنغا** (بوروندي) قال إنه يرحب بالفرصة المتاحة له لتبادل الحوار مع اللجنة لموافاتها بتوضيحات إضافية للتقرير الكتابي المقدم من بوروندي ولإحاطتها علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان في هذا البلد. وقال إنه لم تتمكن بوروندي من تقديم التقرير المطلوب في وقت مبكر للظروف الصعبة التي كانت سائدة في البلد عند اغتيال رئيس الدولة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وللأحداث التي وقعت بعد ذلك بالتفصيل الوارد في الفقرة ٢ من التقرير. وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي ولا سيما الهيئات المعنية بحقوق الإنسان خلال هذه الفترة العصيبة.

٥- وقال فيما يتعلق بكيفية تأثير هذه الأحداث على تنفيذ مواد معينة من العهد إنه لم تتخذ الحكومة، فيما يتعلق بالمادة ٤ منه، تدابير قانونية خاصة أثناء الأزمة. فلم تكن الحكومة قادرة أصلاً على تنفيذ القوانين لاضطرارها إلى الانتقال إلى المنفى، وتعرضت الجهود التي بذلتها بعد ذلك لإعادة السلم والوحدة الوطنية لمقاومة شديدة من جانب المسؤولين الذين كانوا يعملون على تعطيل المؤسسات الوطنية وعلى تدعيم الانقلاب. بيد أنه تمكنت الحكومة في نهاية الأمر من استعادة السيطرة على الموقف وبدأت حملة للمصالحة الوطنية.

٦- وكما ورد في الفقرة ٧ من التقرير، وقعت خلال المنازعات الإثنية والسياسية التي أعقبت اغتيال الرئيس انداداي انتهاكات خطيرة وصارخة للفقرة ١ من المادة ٦ من العهد. وكانت أسباب الأعمال الانتقامية العنيفة لاغتياله متعددة فكانت هذه الأعمال، أولاً، للتعبير عن الاحباط الذي شعر به المواطنون العاديون نتيجة لهذا الفعل الذي لم يكن هناك مبرراً له لاعتبار الرئيس عموماً من أبطال التحرير وممثلاً لتطلعات الوطن. وكانت ثانيا لقيام الحكومة باتهام أعضاء حزب المعارضة بالاغتيال. وكذلك لقيام أشخاص ينتمون إلى المجموعة الإثنية للرئيس السابق بارتكاب أعمال انتقامية ضد الأشخاص المنتمين إلى المجموعة الإثنية الرئيسية الأخرى في البلد. وكانت أخيراً لقيام المسؤولين عن الانقلاب بعد ذلك بإعلان وقف أنشطة المؤسسات الحكومية التي أُنشئت بموجب انتخابات ديمقراطية وحلول القيادات العسكرية على المستويين الوطني والمحلي محلها وما نتج عن ذلك من انتشار العنف وعدم إمكان السيطرة عليه ومن وقوع المذابح التي لقي فيها الآلاف من المدنيين حتفهم.

٧- وقال فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد إن القانون الجنائي في بوروندي ينص على عقوبة الإعدام. بيد أنه ليس في وسعه أن يؤكد ما إذا كانت هذه العقوبة ستطبق في المستقبل ولا يستطيع أن يحدد الظروف التي ستحيط بذلك في حالة تطبيقها قبل الانتهاء من التحقيق في الأفعال التي وقعت أثناء الأزمة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الرئيس الراحل قد توخى إلغاء عقوبة الإعدام طبقاً لما ورد في الفرع ذي الصلة من برنامجه المتعلق بحقوق الإنسان ولكن لم تتمكن الحكومة حتى الآن من تنفيذ هذا البرنامج.

٨- وقال فيما يتعلق بجريمة الابادة الجماعية المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٦ من العهد إنه لا ينبغي النظر إلى العنف الذي وقع في بوروندي بصورة سطحية واعتباره محاولة من مجموعة معينة من السكان للقضاء على مجموعة أخرى بسبب معتقداتها السياسية أو أصولها الإثنية. فلا بد من البحث بعمق وبطريقة محايدة عن الأسباب الحقيقية لهذا العنف والأشخاص المسؤولين عنه حيث لم ينشأ العنف من الأحداث التي وقعت مؤخراً فقط ولكنه يرجع إلى عام ١٩٦٢ وتجدد في الأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٩ و١٩٧٢ و١٩٨٨ وبلغ ذروته بالأحداث المفجعة التي تفجرت باغتيال رئيس الدولة في عام ١٩٩٣. وترحب بوروندي بالتعاون من جانب المجتمع الدولي والهيئات المختصة بحقوق الإنسان في هذا الشأن من أجل التوصل إلى حلول مناسبة والتخلص إلى الأبد من الآثار المفجعة للعنف. وقال إنه لا يمكنه تقديم المزيد من التوضيحات بشأن حالة الحقوق التي تحميها الفقرات ٤ و٥ و٦ من المادة ٦ من العهد قبل معرفة نتيجة هذا البحث.

٩- **الرئيس** قال إن المعلومات المرجعية التي قُدمت حتى الآن مفيدة للغاية ودعا اللجنة إلى مناقشة التطورات التي حدثت مؤخراً والتي تؤثر على تنفيذ المواد المتبقية من العهد.

١٠- **السيد ماكنغا** (بوروندي) قال مشيراً إلى المادة ٧ من العهد إن الادعاءات المتعلقة بتعذيب المحتجزين قد أُحيلت إلى السلطات القضائية المختصة. وقد ترجع هذه الأفعال أساساً إلى بعض العناصر التي لم تكن للحكومة سيطرة عليها أثناء الأزمة. كذلك، تعترف الحكومة بوقوع انتهاكات جسيمة للمادة ٩ من العهد نتيجة لعدم سيطرتها على الموقف. وخلال الأزمة، لم يكن من المتاح للمواطنين الانتقال بحرية في بوروندي، خوفاً من الاعتداء عليهم لأسباب سياسية أو إثنية. بيد أنه حدث منذ تقديم التقرير بعض التحسن في الحالة العامة نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة السلم والانسجام في البلد. وستعزز هذه الجهود كثيراً إذا قدَّم المجتمع الدولي الدعم اللازم لها، بما في ذلك إرسال مراقبين أجانب إلى البلد. وبالمثل،

لم تتمكن بوروندي من حماية الحقوق المنصوص عليها في المادة ١٢ من العهد قبل عودة السلم، ومن المطلوب أن يعزز المجتمع الدولي الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض.

١١- وقال فيما يتعلق بالمادة ٢٥ إن لكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والفرصة متاحة له لذلك. وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لضمان احترام القانون الحالي. وبدأت لتحقيق هذا الغرض حملة للمصالحة الوطنية ترمي، في جملة أمور، إلى ضمان احترام حقوق الإنسان. وقال إن حكومة بوروندي مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف، وبخاصة مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لضمان الامتثال الكامل لحقوق الإنسان، لا سيما وأنها لم تتمكن بعد من التغلب تماماً على جميع الآثار الضارة للأزمة. وأكد في هذا الصدد ضرورة نزع أسلحة السكان المدنيين وأوضح أن المدنيين قد اضطروا إلى تسليح أنفسهم كوسيلة للدفاع عن أنفسهم بعد اغتيال الرئيس. بيد أنه عاد السلام الآن وترى الحكومة أنه ينبغي أن يقوم السكان بتسليم أسلحتهم.

١٢- وقال إن الحكومة تولي أولوية عليا لعودة العمل إلى جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك الرئاسة. ولذلك يلزم تعديل الدستور الحالي الذي صدر في ظل النظام السابق بأكمله. بيد أنه لن يتغير الجزء الذي يتعلق بحقوق الإنسان لاعتراف الكافة بأهمية الامتثال له.

١٣- السيد نديايي قال إن التقرير الخاص المقدم من بوروندي يتيح للجنة فرصة للدخول في حوار من المأمول فيه أن يكون مجدياً. ومن المعلوم أن بوروندي كانت تمر بأزمة وبأنهـــا كانت تستعد للحرب. ويدرك أعضاء اللجنة مدى تأثير الحالة السائدة في رواندا على بوروندي ويعلمون أن الجيش، الذي يبلغ نحو ٠٠٠ ٢٢ مقاتل، يتكون أساساً من التوتسي. ويعلم أعضاء اللجنة أيضاً أن نفس المجموعة الإثنية كانت تسيطر على الشرطة. ويرجى من الوفد أن يحيط اللجنة علماً بالطائفة التي كانت تسيطر على الجهاز القضائي، وأن يبيّن الأركان المختلفة للحكومة، وأن يوضح ما إذا كان قد روعي الواقع الإثني والقبلي الذي كان سائداً في بوروندي. فبمراعاة هذا الواقع فقط سيتمكن البلد من معالجة الموقف.

١٤- وقال فيما يتعلق بطلب المساعدة الذي ورد في الجزء الأخير من التقرير إنه يلزم وجود فريق متعدد التخصصات في البلد لمساعدة الحكومة على وضع الأُسس القانونية اللازمة للاصلاحات المرتقبة.

١٥- وقال إنه يرى أن تشير اللجنة على بوروندي بأن تمنح الجمعية الوطنية وغيرها من الهيئات السياسية السلطة اللازمة لمنع أوضاع معينة وللنظر، مثلاً، في بعض المسائل مثل تعيين رئيس الدولة والإشراف على عمل الشرطة والجهاز القضائي. ولاحظ إنه يقال عموماً إن الدولة القومية من أفضل الأشكال المناسبة لتنظيم الدولة. بيد أنه ليس مقتنعاً بذلك. ففي مناطق معينة من أفريقيا، من الواضح أنه ينبغي مراعاة بعض الحقائق الاجتماعية - السياسية من أجل تجنب الفواجع من قبيل ما يحدث حالياً في رواندا.

١٦- وفي رأيه إن أفريقيا هي "الرجل المريض" في القرن الحالي. فلولا ذلك، كيف يمكن تفسير عدم قيام الشباب في أفريقيا باتخاذ أي إجراء لمواجهة الأحداث التي تقع بها مثل الأحداث التي تقع في رواندا؟ والمسألة ليست مسألة إمكانيات فحسب. فلا يسعى أحد إلى تصحيح الأوضاع، بل يحاول البعض الاستفادة منها.

١٧- ولمنع وقوع أحداث مماثلة للأحداث التي تقع في رواندا، يلزم وجود قوات يمكنها التدخل بين الأطراف المختلفة في النزاع. ويلزم أيضاً وجود برنامج كامل لإعادة تأهيل جميع قطاعات السكان، وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة، وتمكين السكان من المشاركة في ذلك بأقصى قدر ممكن، ومفهوم أكثر واقعية للدولة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية للسكان بأفضل وجه.

١٨- السيدة إيفات قالت إنها تشعر بتعاطف شديد مع شعب بوروندي، الذي يعاني من العنف ومن الإبادة الجماعية منذ مدة طويلة. ولقد انتُهكت بالطبع جميع الحقوق التي وردت في التقرير المقدم إلى اللجنة بصفة مستمرة وعلى نطاق واسع. ويبدو أن أساس المشكلة هو النزاع الإثني الذي لا يزال سائداً في بوروندي والذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. وينبغي النظر إلى مضمون المادة ٢٥ من العهد كجزء من الحل، ومن المؤسف أنه لم ترد بالتقرير أي إشارة إلى الإجراءات التي اتُخذت لضمان تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع الذي يشتركون في الحياة العامة. وتساءلت في هذا الصدد عما إذا كانت قد وضعت سياسة جديدة للمشاركة والاندماج على جميع مستويات الخدمة العامة في بوروندي. ومن المؤسف أنه لم يقدم التقرير المزيد من المعلومات عن الوضع الراهن، رغم إشارته إلى وجود انتهاكات للحقوق. ولقد أشار التقرير إلى عدم إمكان التحقيق في هذه الانتهاكات أو تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة، ولكنه لم يبين العقبات التي تمنع ذلك.

١٩- وقالت إن اللجنة ترغب في الحصول على المزيد من المعلومات عن النقاط التي وردت في الفقرة ٢٢ من التقرير وعن العقبات التي تمنع تنفيذ المقترحات التي وردت بها حالياً. وفيما يتعلق بلجان التحقيق القضائية، فإنها ترغب في معرفة ما إذا كانت قد توصلت إلى نتائج، وفي حالة توصلها إليها، فإنها ترغب في معرفة الإجراءات التي اتُخذت بشأنها.

٢٠- وتساءلت بالإشارة إلى تقرير مقدم من إحدى المنظمات غير الحكومية التي قامت بالتحقيق في بوروندي عما إذا كانت الحكومة قد تلقت هذا التقرير وقامت بدراسته وعما إذا كانت هناك أي خطط لتنفيذ المقترحات التي وردت به.

٢١- وتساءلت بالإشارة إلى أن الجيش يتكون أساساً من التوتسي، الذين يبلغون نحو ٤٠ في المائة من السكان، وعما إذا كانت الحكومة تعتزم إعادة تنظيم الجيش لكفالة تمثيله للمجتمع. وقالت إنها ترغب أيضاً في معرفة الإجراءات التي اتُخذت لخضوع الجيش للسلطة المدنية ولمنعه من التدخل في المسائل السياسية.

٢٢- السيد الشافعي أعرب عن أمله في أن يكون الحوار بين اللجنة ووفد بوروندي مجدياً.

٢٣- ولاحظ أن التقرير يعترف بوجود انتهاكات ولكنه لا يشير إلى المسؤولين عنها ولا يقدم معلومات عن التحقيقات التي أُجريت بشأنها. وأشار في هذا الصدد إلى البيان الصحفي الذي أصدرته اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في بوروندي منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي جاء به أن الحكومة لم تتخذ في رأي اللجنة أي إجراء إيجابي لمواجهة المذابح التي أُخطرت بها، وأن الخوف وسوء التنظيم ليسا أعذاراً مقنعة حيث كان من الممكن للوزراء الذين لجأوا إلى الإذاعة لمطالبة السكان بالصمود أن يلجأوا إلى نفس وسائط الإعلام للمطالبة بوقف المذابح.

٢٤- وقال إنه جاء في التقرير أيضاً أن قوات الجيش وقوات الدرك استخدمت القوة المفرطة ضد السكان المدنيين، وأن محاولة الانقلاب هي التي كانت أساساً السبب في المذابح، وأن الهوتو هم الذين بادروا بالاعتداء على التوتسي، وأن هذا هو الذي أدى إلى الأعمال الانتقامية العسكرية.

٢٥- وقال إنه بموجب الدستور الأخير، ينص الفرع المتعلق بالأحزاب السياسية على شروط كثيرة سيتعذر معها على الأحزاب أن تباشر عملها بحرية.

٢٦- وقال فيما يتعلق بالإشارة التي وردت في الدستور إلى ميثاق الوحدة الوطنية إنه يرغب في الحصول على معلومات بشأن مصدر هذا الميثاق ومركزه بالنسبة للدستور.

٢٧- ولاحظ أيضاً أن الدستور يمنع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس إثني وأنه يرى أن هذا النص يتنافى مع العدالة في ضوء الظروف السائدة في بوروندي.

٢٨- السيد فينرغرين أعرب عن امتنانه لحكومة بوروندي لإرسال وفد رفيع المستوى رغم الظروف الصعبة للغاية التي تواجهها حالياً.

٢٩- وقال إنه يجد صعوبة إلى حد ما في توجيه أسئلة محددة إلى الوفد في المرحلة الحالية، نظراً لعدم إشارة التقرير إلى نتائج التحقيقات التي أُجريت في الأحداث التي وقعت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٣٠- وقال إن ممثل بوروندي أشار إلى ضرورة التوصل إلى حل، بيد أنه يلزم أولاً معرفة الأسباب الحقيقية للأزمة. ولقد شعر بالارتياح لدى علمه بوجود لجان تحقيق لمعرفة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات قيد البحث؛ ولكن هل يعني وجود لجان كثيرة أن هناك لجنة لكل منطقة؟ وكيف تعمل هذه اللجان، وما هي الموارد المخصصة لها؟

٣١- وقال إن ممثل بوروندي أشار أيضاً إلى ضرورة نزع سلاح السكان المدنيين ولكن يبدو أن معظم الأسلحة التي يملكونها لا تخرج عن كونها أدوات بسيطة مثل السواطير: ومن المؤكد أنه سيصعب حرمانهم منها. فكيف تعتزم الحكومة تنفيذ عملية نزع السلاح، وما هي الأسلحة التي ستقوم بمصادرتها، وهل ستكون الجهة التي ستنفذ هذه المصادرة هي الشرطة أم الجيش أم قوات الأمن؟

٣٢- وقال إنه إذا كان السبب في إساءة استعمال السلطة وفي عدم تأدية عدد كبير من الموظفين العامين لعملهم هو وجود ضعف في كل من الجهاز الإداري والقضائي، أفليس من الواجب أن تنشأ هيئة لتعزيز كل منهما؟ إنه يرى أنه يلزم حتمياً ضمان نزاهة جميع العاملين في كل من الجهاز الإداري والجهاز القضائي كما يلزم العمل على ثقة الجمهور فيهم. وأعرب عن رغبته في معرفة الخطوات التي تعتزم حكومة بوروندي اتخاذها في هذا الشأن.

٣٣- السيدة شانيه رحبت بوفد بوروندي وشكرت الحكومة على إعداد التقرير الخاص قيد البحث بشأن الموقف المعقد للغاية السائد في بوروندي.

٣٤- وقالت إنها تلاقي صعوبة أيضاً في طرح أسئلة محددة حيث يشير التقرير إلى مجموعة من الأحداث المفجعة ولكنه لا يشير إلى أسبابها. وكان من الواجب أن يبين التقرير أيضاً من كان مسؤولاً عن الحكم وعن الجيش فعلياً خلال الفترة قيد البحث.

٣٥- وقالت إن التقرير يتخذ موقفاً "قدرياً" للحالة في البلد. فهو يعلل الشلل الذي أصاب الخدمات العامة، واغتيال رئيسين للدولة على التوالي، والمنازعات الإثنية بعدم سيادة القانون. ويقدم التقرير في الفقرة ٢٢ عدداً من الأفكار بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة الموقف، ولكنه لا يبين بالتفصيل كيفية تنفيذها.

٣٦- وتساءلت عما إذا كانت الحكومة قد بحثت كيفية تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة التحقيق الدولية، وبالتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لكي لا يؤدي اغتيال رئيس الدولة تلقائياً إلى انهيار المؤسسات المختلفة للدولة؟ ولما كان الجيش على ما يبدو هو أساس المشكلة، أفليس من الممكن أن يعاد تشكيله لتحقيق المزيد من التوازن الإثني به، والفصل بين القوات العسكرية وقوات الأمن؟

٣٧- وقالت إن التشريعات لن تكون مجدية إذا استمرت الخدمات العامة في حالة الشلل التي توجد فيها حالياً وكانت غير قادرة على العمل. فينبغي تنفيذ القوانين عن طريق سلطة قضائية محايدة ومتوازنة إثنياً. ولمسألة الإفلات من العقاب بالمثل أهمية حاسمة. ولقد أفادت لجنة التحقيق الدولية بوجود معلومات لديها عن المسؤولين عن الانتهاكات. ولا بد للسلطات في حالة استجابة المجتمع الدولي لطلب المساعدة من استخدام هذه المعلومات للتحقيق في هذه الحوادث ومعاقبة المسؤولين.

٣٨- السيد برادو فاييخو قال بعد الترحيب بوفد بوروندي إنه يأسف للحالة المفجعة السائدة في بوروندي. ويسلم التقرير بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وبأنه لم تتم السيطرة على الحالة حتى الآن. ويشير التقرير أيضاً إلى إنشاء لجان للتحقيق ولكنه لا يشير إلى النتائج التي توصلت إليها.

٣٩- وقال إنه بناء على ذلك، يتسم التقرير بالصراحة، ولا يعطي الانطباع بمحاولة التهرب من المسؤولية. بيد أنه لا تزال المشكلة الرئيسية هي أن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان هم أصحاب السلطة في الدولة أي أفراد الجيش وقوات الأمن. ويشير التقرير إلى قيام الحكومة ببدء حملة للمصالحة الوطنية وإلى دعوة الشرطة إلى عدم تعذيب المحتجزين، ولكن لا يكفي هذا لضمان الامتثال الكامل للحقوق المعترف بها في العهد.

٤٠- وقال إنه يبدو أنه لم يوجه اتهام لأحد ولم يعاقب أحد بشأن هذه الانتهاكات وأن المسؤولين عنها يفلتون تماماً من العقاب. ومن الواجب على الدولة أن تحدد المسؤولين عن الجرائم التي تقع فيها وأن تقدمهم للمحاكمة، فإذا لم تفعل، ستستمر الانتهاكات. ويبدو أن أحد الأسباب الرئيسية للحالة السائدة في بوروندي هو تطلع الطوائف المختلفة إلى السلطة السياسية: فيجب اتخاذ خطوات لاستخدام السلطة السياسية في كفالة الديمقراطية وسيادة القانون، بدلاً من تمييز طائفة معينة على طائفة أخرى.

٤١- وقال إن التقرير لا يتعرض لآلاف اللاجئين الذين نزحوا من البلد نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان. واقترح تشكيل لجنة تحقيق رفيعة المستوى، بتوافق الآراء بين جميع أركان البلد، للتحقيق في ذلك وتقديم

توصيات إلى الحكومة بالتدابير اللازمة لمعالجتها. فإذا لم يتم ذلك، سيصعب على الحكومة التغلب على المشاكل الراهنة والتوصل إلى مصالحة حقيقية وفعالة.

٤٢- السيد أغيلار أوربينا قال إن من الواجب على وفد بوروندي أن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان. فكلما كانت المعلومات التي يقدمها للجنة عن الأحداث، وعن الأسباب المتعلقة بها، وفيرة، كانت اللجنة في وضع أفضل لتقديم المساعدة المطلوبة في الفقرة ٢٣ من التقرير. ومن الواجب على اللجنة أن تضع حداً للأحداث المفجعة التي لم تتوقف منذ حصول بوروندي على الاستقلال. وقال إنه يشعر بقلق بالغ لما جاء في الصحافة من احتمال تعرض بوروندي لما يحدث حالياً في رواندا.

٤٣- وقال إن هذه الحالة تشبه كثيراً الحالة التي وقعت في أمريكا الوسطى في غضون العقد الماضي، جزئياً نتيجة لتركة الاستعمار القديم. ومن جانبه فإنه ليس متأكداً عن مدى صحة القول بوجود مجموعات إثنية مختلفة في بوروندي ما دام التوتسي والهوتو ينتميان في الواقع إلى مجموعة إثنية واحدة. والأصح غالباً هو القول بوجود مجموعات مختلفة كانت تنتمي في الماضي إلى هذه السلطة الاستعمارية أو تلك. ومن المهم أن تقطع الصلات مع الماضي الاستعماري الذي فرض مفهوماً للدولة يتعارض مع عادات السكان وتقاليدهم. ولا تقتصر هذه المشكلة على بوروندي ولكنها قائمة في جميع أرجاء وسط أفريقيا.

٤٤- وفي رأيه إن المهمة الرئيسية للجنة فيما يتعلق ببوروندي هي ضمان احترام حقوق الإنسان في جو مفحوم بالسلام. وإذا أرادت اللجنة أن تنجح في هذه العملية فمن الواجب عليها أن تعلم أولاً ما حدث في لجان التحقيق المختلفة، الحكومية وغير الحكومية، التي تقوم بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في البلد. ولقد تضمنت تقارير هذه اللجان أدلة تفصيلية وقاطعة على قيام أفراد معينين بارتكاب أعمال معينة. فهل قامت السلطات المختصة في بوروندي بدراسة هذه التقارير؟ الواقع أنه ثبت ارتكاب أفراد القوات المسلحة والمدنيين من كلا الجانبين للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان كما ثبت قيامهم بالتعذيب والقتل دون تعرضهم اطلاقاً للعقاب ودون اتخاذ أي إجراء من جانب المسؤولين في بوروندي لتقديمهم للمحاكمة.

٤٥- ومن المسائل الأخرى التي تتسم بالأهمية تركيب السلطة القضائية: فيبدو أنها تتألف من أفراد ينتمون إلى طائفة واحدة فقط مما يحول دون مباشرة التحقيقات طبقاً للأصول. فهناك مقدم مثلاً كان على صلة وثيقة بالأحداث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ويشغل حالياً منصب رئيس المحكمة العسكرية التي ستحاكم الأفراد المشتركين في هذه الأحداث.

٤٦- وقال فيما يتعلق بالتدابير المقترحة في الفقرة ٢٢ من التقرير إنه يسلم بأهمية نزع سلاح السكان المدنيين ولكنه يسترعي النظر إلى ما قيل بشأن احتياج السكان إلى الدفاع عن أنفسهم. ولقد شعر باتجاه إثني معين فيما قيل أمام اللجنة. فلماذا استخدمت السلطات وسائط الإعلام لدعوة السكان إلى القتل والتعذيب؟ وطلب من الوفد أن يقدم بعض المعلومات عن تنفيذ المادة ٢٠ من العهد في بوروندي.

٤٧- السيد بروني سيلي قال إنه تأثر كثيراً لما ذكره السيد نديامي من وجود أزمة مماثلة حالياً في بلدان أفريقية أخرى خلاف بوروندي. فبينما تدعو الاتفاقات على المستوى السياسي إلى الالتزام بنهج منطقي فإنه يصعب كثيراً اتباع هذا النهج في بلدان تمزقها المنازعات الإثنية أو الدينية أو الثقافية. وتوجد

العوامل اللازمة لوجود مثل هذه المنازعات في بعض البلدان الأوروبية ولكن يحول التوازن السياسي القائم في معظم هذه البلدان دون قيام الأغلبية الحائزة للسلطة باستغلال موقفها لانتهاك حقوق الآخرين.

٤٨- ولذلك فإنه يحث الزعماء السياسيين وأصحاب القرارات في بوروندي على عدم الاكتفاء بمحاولة التوصل إلى اتفاق سياسي ولكن على بذل المزيد من الجهود لضمان عدم قيام قطاع السكان الذي ينتمون إليه بانتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بالسكان الآخرين.

٤٩- السيد بان قال إنه يرحب بوفد بوروندي ويشعر بالأسى للمعاناة التي يتعرض لها سكان هذا البلد. وقال فيما يتعلق بالأمل الذي أعربت عنه حكومة بوروندي في الفقرة ٢٣ من التقرير بشأن عدم اعتماد اللجنة على المعلومات التي تتلقاها من قنوات معينة دون غيرها وبشأن اتخاذها موقفاً محايداً فيما يتعلق بالحالة السائدة في هذا البلد إن أعضاء اللجنة لا يسعون إلا إلى إحقاق الحق ولكن من المؤسف أن التقرير والبيان الشفوي الذي قدمه الوفد لا يلقيان الكثير من الضوء على الأحداث التي وقعت منذ نهاية عام ١٩٩٣. وبمزيد من التحديد، لم يوضح التقرير أو البيان ما إذا كان "شبه الشلل الذي أصاب المؤسسات الوطنية" (الفقرة ٢ من التقرير) الذي وصف أيضاً بأنه "الشلل الذي أصاب جميع الأجهزة العامة" (الفقرة ٦ من التقرير) منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لا يزال قائماً حتى الآن أم أنه أمكن التغلب عليه إلى حد ما. وتشير الفقرة ٢٢(ب) من التقرير إلى تشكيل لجان تحقيق قضائية لتعيين المسؤولين عن مختلف الجرائم؛ فهل يعني هذا أن المؤسسات العادية المنصوص عليها في الدستور متوقفة عن العمل؟ وهل انتهت الفظائع التي كانت تُرتكب الآن؟ وما هو تأثير الأحداث التي تقع في رواندا، لا سيما النزوح الجماعي للاجئين الذي بدأ نتيجة لهذه الأحداث، على بوروندي؟

٥٠- وقال إنه علم مع الارتياح بالمساعي التي تبذلها الحكومة التي تولت السلطة بعد الانتخابات التي أُجريت في حزيران/يونيه ١٩٩٣ لتحقيق المصالحة الوطنية، بناء غالباً على شكل من أشكال الائتلاف. ولكن هل تلتزم أجهزة الدولة، ابتداء بالبرلمان، بهذه المساعي، أم أنها من جانب واحد فقط.

٥١- وطلب أخيراً موافاة اللجنة بمزيد من المعلومات عن اتفاق "كاجاغا" واتفاق "كيغوبي".

٥٢- السيدة هيغينز قالت إنها ترحب بوجود وفد بوروندي في مثل هذه الأوقات العصيبة. فمما يتسم بأهمية بالغة للجنة أن تكون على علم بالأوضاع القائمة حالياً في هذا البلد، ولذلك فإنها ترغب في معرفة تشكيل الحكومة الحالية وكيفية عملها، وما إذا كان قد أُلقي القبض على أي فرد من أفراد القوات المسلحة، وما إذا كانت التجربة الديمقراطية في بوروندي قد توقفت أم أنها لا تزال مستمرة ولو جزئياً، وما إذا كانت الحالة تختلف في أي جزء من هذا البلد عن الأجزاء الأخرى، وما هو تأثير الحالة المروعة القائمة في رواندا على بوروندي، وما هي طبيعة اتفاق "كاجاغا" واتفاق "كيغوبي".

٥٣- ثم انتقلت إلى ما ذكره السيد أغيلار أوربينا بشأن أمريكا الوسطى وتحدثت عن "الحلقات المفرغة" في حقوق الإنسان، التي بمقتضاها يولّد إرهاب الدولة الإرهاب من جانب الفعاليات الأخرى التي تتنازع فيما بينها ويقضي كل منها على الأخرى. فلأسباب مختلفة ودوافع مختلفة يبدو أن بوروندي تعاني حالياً من مثل هذه الحلقة المفرغة. ولكن هناك دروساً إيجابية أيضاً يمكن الاستفادة منها من التطورات التي حدثت في

أمريكا الجنوبية، ويكفي لشعب بوروندي أن ينظر جنوباً في نفس القارة التي يعيش فيها ليرى كيف تمكنت أقلية كانت تعاني من السيطرة الكاملة ومن الفصل العنصري، بقيادة أحد الزعماء الخارقين، من التخلص من هذه السيطرة لمصلحة الكافة.

٥٤- وقالت إن اعتماد بوروندي على المجتمع الدولي، في نظرها، ليس في محله إلى حد ما. فماذا يمكن أن يحققه هذا المجتمع لها؟ المطلوب هو جهود مجددة تتسم بشجاعة فائقة وإرادة سياسية على الصعيد الوطني، فضلاً عن القضاء على إفلات المسؤولين عن الأعمال الوحشية من العقاب، ونزع سلاح السكان، وفرض رقابة على العسكريين، وإعادة تنظيم القوات المسلحة والشرطة والسلطة القضائية بما يتفق مع الواقع الإثني في بوروندي.

٥٥- وأضافت أن القول بعدم إمكان إحراز تقدم في أي مجال من هذه المجالات بغير سلام من الأمور التي تدعو إلى الإحباط؛ والدرس الرئيسي الذي يستفاد من أمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا هو أنه يمكن قطع الدائرة المفرغة عند نقطة أخرى، وأنه سيحل السلاح عند بدء عملية إقامة العدل والمصالحة الوطنية.

٥٦- السيد بوكار أشاد بصراحة وفد بوروندي الذي اعترف بالانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي وردت بالتفصيل من مصادر أخرى؛ ومن المؤسف أنه لم يتمكن الوفد من تحديد أسباب هذه الانتهاكات أو من بيان المسؤولين عنها.

٥٧- وقال فيما يتعلق بما جاء في الفقرة ٢٢ من التقرير من أنه "ينبغي التشديد على الإرادة السياسية التي ظلت الحكومة البوروندية وجميع شركائها الوطنيين يكررون تأكيدها لإيجاد حل مناسب لجميع المشاكل كيما تستعيد حقوق الإنسان الاحترام الواجب لها" إن هذا القول يدل على نوايا طيبة ولكنه بعيد عن التحقيق. ولا يكفي القول (الفقرة ٩ من التقرير) بأنه قد أُنشئت لجان تحقيق لتحديد الانتهاكات التي وقعت والمسؤولين عنها ولكن ينبغي بيان النتائج التي توصلت إليها هذه اللجان: وترغب اللجنة في معرفة كيفية إنشاء هذه اللجان، وتكوينها، وكيفية عملها، ومدى إمكان لجوء المواطنين الأفراد إليها، وما إذا كان من حقها أن تتصدى لمسألة الإفلات من العقاب، وما إلى ذلك. فبغير تحقيق حقيقي وإجراءات تُتخذ بناء على هذا التحقيق، ستكون عملية "المصالحة" في البلد بمثابة تغطية للموقف إلى حين وصول الضغوط الإثنية مرة أخرى إلى نقطة الانفجار؛ ولا يمكن أن تُحترم حقوق الإنسان كما لا يمكن أن تُمارس هذه الحقوق بطريقة سلمية بغير وجود لسيادة القانون.

٥٨- وقال إنه تبين مع الأسف أن وسائط الإعلام قد استُخدمت في بوروندي لإشعال نير الكراهية والعداء والعنف بدلاً من تهدئة النزاع. ويشكل هذا بالطبع انتهاكاً للمادة ٢٠ من العهد. وأكد مشيراً إلى القلق الذي أعربت عنه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري مؤخراً لعدم اتخاذ أية تدابير في بوروندي لمنع أعمال العنف بين الإثنيات المختلفة أنه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لهذا العنف وللتحريض على الكراهية العنصرية الذي يؤدي إلى هذا العنف. ومن أهم التدابير الذي ينبغي أن تُتخذ في هذا الشأن إعادة تنظيم مؤسسات الدولة والحياة العامة ولا سيما الجيش والشرطة لكفالة المساواة بين جميع أفراد الشعب في الوصول إلى هذه المؤسسات.

٥٩- وقال إن المجتمع الدولي يرغب قطعاً في مساعدة بوروندي على التخلص من الصعوبات التي تواجهها. ولكن ينبغي أن تعتمد هذه المساعدة، من أجل فعاليتها، على صورة واضحة للموقف السائد في هذا البلد فعلياً، وعلى طلبات محددة، وعلى إمكانية حقيقية لتأثيرها على هذا الموقف وتحسينه. ومن المؤسف أن هذه الشروط الثلاثة غير مستوفاة حالياً.

٦٠- السيد ديميتروييفيتش قال إنه يرحب بوفد بوروندي ولكنه يشارك الأعضاء الآخرين في خيبة الأمل التي أعربوا عنها بشأن كل من التقرير والبيان الشفوي المقدم من الوفد. وقال إنه لا ينبغي أن تُلام الحكومة على أوجه النقص القائمة في هذا البلد لأنه من المسلم به أنها لا تملك، رغم حسن نواياها ورغبتها في التعاون مع اللجنة، السلطة الكافية للتأثير على الأحداث. ونظراً لعدم وجود المعلومات المطلوبة فإنه سيتعين على أعضاء اللجنة معالجة الأسباب الجذرية للموقف، وهذه مهمة ليست بيسيرة، رغم التحاليل المنطقية والمعقولة العديدة المتاحة.

٦١- وقال إن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تقع في بوروندي ترجع بوضوح إلى عدم إمكان السيطرة على الموقف وإلى وجود خلل في المجتمع يؤدي إلى حدوث اضطرابات دورية متشابهة من حيث نقاط الانطلاق والسبيل الذي تتخذه بعد ذلك. وأدت الإجراءات التي اتخذتها السلطة، غالباً من جانب العسكريين، إلى قيام عناصر غير نظامية بارتكاب مذابح من نوع مذابح "اليقظة" الذين لا ينتمون حقاً، رغم ما يدعى، إلى أي مجموعة إثنية، لأن التوتسي والهوتو ليسا من الكيانات الإثنية المتميزة بمعنى الكلمة. فيرجع، في الواقع، التمييز بين هاتين المجموعتين أساساً إلى القوى الاستعمارية التي قامت باستغلاله لتحقيق أغراضها؛ والنتيجة هي أن هناك مشكلة غير عادية تحتاج إلى حل مبتكر من المحتمل أن يكون كامناً في تعليم الجيل الصاعد.

٦٢- وقال إنه إذا كان هناك لزوماً للمساعدة الدولية، فلا ينبغي أن تتخذ هذه المساعدة شكل معونة مخصصة لمجال حقوق الإنسان بقدر اتخاذها شكل المشورة للأشخاص الذين تكون الطبيعة الخاصة للمشاكل المتعلقة بهذا البلد مألوفة لديهم والذين يمكنهم معالجة الموقف عن طريق ادخال البُعد الدستوري للدولة الحديثة في قلب التقاليد الماضية للمجتمع في بوروندي. فبوروندي في حاجة ماسة إلى مجتمع مدني لجمع شمل البلد بأدوات خلاف القمع. وسيكون تقديم تقرير خال من المحظورات وصريح صراحة تامة عن الموقف في هذا البلد أكثر فائدة من التقرير الذي يدعي أن الحكومة تسيطر على الموقف. وربما كان اتفاق "كاجاغا" واتفاق "كيغوبي" خطوة أولى في الاتجاه إلى إدراك الحقائق المشار إليها أعلاه وسيرحب بالطبع بوجود ما يؤيد ذلك.

٦٣- السيد فرانسيس قال بعد الترحيب بوفد بوروندي وتوجيه الشكر له إنه يرغب في معرفة الحالة في سجون بوروندي وما إذا كانت السلطات قد أودعت أفراداً من الطائفتين الإثنيتين الرئيسيتين للبلد بهما لتجنب الصراعات بينهما.

٦٤- وسأل فيما يتعلق بنزع سلاح المدنيين عما إذا كانت الحكومة قد أعلنت فترة للعفو في حالة تسليم الأسلحة النارية طوعياً.

٦٥- وقال فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ٢٢(ج) من التقرير من أن "الاتفاقات بين مختلف الشركاء السياسيين تشكل قاعدة اتفاق بشأن الإدارة السياسية للبلد" أنه يرى، في حالة صدور قرار بوضع مشروع لدستور جديد، أن تقوم بهذه المهمة لجنة دستورية تشمل ممثلين من الأحزاب السياسية، واتحادات العمال، والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، والكنائس، والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب، وذلك لضمان المشاركة على أوسع نطاق ممكن في هذه العملية.

٦٦- السيد سعدي قال بعد الإشادة بوفد بوروندي لصراحته إنه يتساءل عن سبب عدم إعلان حالة الطوارئ بعد تصاعد الموقف إلى هذا الحد. وقال إن بوروندي ليست وحدها في هذا الموقف بالاضطرابات التي تقع فيما وراء حدودها وأن المنطقة بأكملها في حاجة ماسة إلى التعاطف والتفاهم والمساعدة. ولكن ينبغي مواجهة الواقع. فالمصالحة الوطنية والتوازن الإثني أهداف رائعة ولكن سيلزم وقت طويل لتحويل الولاء القبلي إلى شكل معاصر من الولاء للدولة. وكل ما يمكن الأمل فيه بطريقة معقولة حالياً هو أن تستعيد الحكومة السيطرة على الموقف؛ وكل ما يمكن المطالبة به بطريقة معقولة أيضاً هو أن تبدأ عملية معالجة الجراح في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محل سكان المنطقة في تقرير مصيرهم.

٦٧- السيد لالاه قال إنه يشارك في الترحيب بوفد بوروندي ويشيد باعترافه بخطورة الموقف. فلقد انتُهكت حقوق الإنسان بجميع الطرق الممكنة بصفة مستمرة تقريباً في هذا البلد منذ ما يزيد على ربع قرن بهدف الاستيلاء على السلطة وممارستها. وفي رأيه أنه لن يتوصل المجتمع الدولي إلى معرفة ما يمكن القيام به لقطع سلسلة الأحداث المذكورة. ولقد أشار السيد نداياي إلى مسألة الدولة القومية وإلى المشاكل التي يثيرها هذا المفهوم في أفريقيا؛ وسيذهب هو إلى أبعد من ذلك ويشير إلى أنه لا يمكن تطبيق أي نظام يرفضه السكان الذين وضع من أجلهم. ومن الواضح أنه سيلزم وجود مهارات قيادية والتزام غير عاديين لإمكان الجمع بين التوتسي والهوتو لأن الفوارق قائمة فعلاً بينهما مهما قيل في هذا الشأن، ولوجود قتال بينهما فعليا.

٦٨- وقال إن الانتهاكات ستستمر وستزداد سوءاً طالما أنه سيستمر استبعاد قطاع من السكان من ممارسة السلطة. والاستبعاد معناه عدم الثقة. فلماذا، بالتالي، تملك بوروندي جيشاً يبلغ تعداده ٠٠٠ ٢٠ جندي ويتكون أساساً من التوتسي؟ ولماذا يُستمد معظم العاملين في الجهاز القضائي وجهاز الخدمة المدنية من ١٤ في المائة فقط من مجموع السكان؟ أليس من الواجب أن تكون السلطة الجماعية على جميع المستويات من التدابير المؤقتة المتوخاة؟ وأليس من الممكن أن يتولى قيادة القوات المسلحة قائدان عامان أحدهما من الهوتو والآخر من التوتسي؟

٦٩- وقال إنه جاء في الفقرة ٢٠ من التقرير أن بوروندي "تنفذ بصورة عامة" المادة ٢٥ من العهد. وفي رأيه أنه ينبغي أن تُضاف إلى ذلك عبارة "بغير نجاح". وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بجميع المواد الأخرى من العهد.

٧٠- وقال فيما يتعلق بما ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي إنه يرى أنه ينبغي استبعاد كل إجراء يتضمن نوعاً من الوصاية. ويمكن تقديم الطعام والدواء، ولكن ينبغي مواجهة الحقيقة بوضوح: فمن الواجب على

شعب بوروندي أن يتخلص بنفسه من الطريق المسدود الذي يوجد فيه؛ وينبغي له أن يقبل الفوارق القائمة فيه؛ وينبغي أن يتعلم المشاركة في السلطة. فهو وحده الذي يمكنه أن يتوصل إلى السلم الذي يتطلع إليه.

٧١- الرئيس أشار إلى أنه لا يوجد متكلمين آخرين. وأكد لوفد بوروندي أن الانتقاد والمواجهة ليسا جزءاً من ولاية اللجنة، فكل ما يسعى إليه أعضاؤها هو إحراز تقدم في قضية حقوق الإنسان. ولقد تبيَّن هذا بوضوح من البيانات التي أدلوا بها حتى الآن والتي بدت أحياناً كملاحظات ختامية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الوفد خلال الفترة القصيرة المتاحة له من إعداد ردود على الأسئلة المحددة الموجهة إليه وذلك لكفالة استمرار الحوار بطريقة مثمرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠